أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في عينة مختارة من الدول للمدة 2014-2016

م.م. أسماء عبد الرضا داغر
جامعة كركوك –كلية الإدارة والاقتصاد

The impact of economic growth unemployment rates for selected sample of countries for the period (2014-2016)

Asst. Lec. Asma Abdel Rida Dagher
College of Administration and Economics
University of Kirkuk

تاريخ استلام البحث 2018/12/17 تاريخ قبول النشر 2019/4/8

المستلخص:

تعد البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية تعاني منها معظم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، لذلك تم اختيار هذا الموضوع الذي يمكن صياغة مشكلته بالتساؤلات الآتية–هل يتأثر معدل البطالة في الدول المبحوثة ببعض مؤشرات النمو الاقتصادي؟ وما تلك المؤشرات؟ وبعبارة أُخرى ما العوامل التي تؤثر في معدل البطالة بحسب النظرية الاقتصادية؟ وهل يمكن معالجة ظاهرة البطالة أو التخفيف من حدتها بالتحكم أو التأثير في العوامل المؤثرة على البطالة من خلال وضع سياسات اقتصادية مناسبة؟ ويفترض البحث أنَّ هناك مجموعة من مؤشرات النمو الاقتصادي تؤثر في معدلات البطالة على مستوى العالم، ويفترض أيضاً انه يمكن التأكد من الأثر الكمي لكل مؤشر في معدل البطالة عن طريق استخدام التحليل الكمي القياسي، وتحليلها ثم الخروج بنتائج لمعالجة ظاهرة أو مشكلة البطالة، واستنتج البحث عدداً من الاستنتاجات المهمة إذ اتضح من التحليل القياسي بان متغير النمو الاقتصادي كان له تأثير كبير في خفض البطالة، اما المتغيرين الاخرين (عدد السكان والتضخم) ليس لهم تأثير في معدل البطالة خلال فترة البحث.

الكلمات المفتاحية: البطالة – النمو الاقتصادي – التضخم – التعدد السكاني.

Abstract:

Unemployment is an economic, social and political problem that most developing and developed countries suffer from. Therefore, this topic has been chosen, which can be shaped by the following questions: Is the rate of unemployment in the surveyed countries affected by some indicators of economic growth? What are these indicators? In other words, what factors affect the unemployment rate according to economic theory? Can the phenomenon of unemployment be mitigated or mitigated by controlling or influencing factors affecting unemployment through the development of appropriate economic policies? The research assumes that there are a number of indicators of economic growth that affect unemployment rates worldwide. It is also assumed that the quantitative impact of each indicator in the unemployment rate can be ascertained through the use of quantitative quantitative analysis, analysis and then results to address the phenomenon or problem of unemployment. An important conclusion is that it is clear from the standard analysis that the variable of economic growth has had a significant impact on the reduction of unemployment, while the other two variables (population and inflation) have no effect on the unemployment rate during the research period.

Key words: unemployment - economic growth - inflation - population diversity.

المقدمة:

تعد البطالة ظاهرة اقتصادية واجتماعية، توجد في مختلف المجتمعات المتخلفة منها والمتقدمة، لكنها تختلف في حدتها وطريقة علاجها بين دولة واخرى، وكذلك يعكس معدل البطالة المرتفع وجود خلل في السياسة الاقتصادية المنفذة، اذ ان عدم الاستغلال الأمثل لعنصر العمل ينتج عنه ضياع في الفرص لزيادة الانتاج وزيادة النمو الاقتصادي، كما ينتج عن ظاهرة البطالة أثار اقتصادية واجتماعية ذات ابعاد سيئة على المجتمع كافة، منها زيادة الفقر وتدني مستوى المعيشة.

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الاتية:

1- هل يتأثر معدل البطالة في دول العينة ببعض مؤشرات النمو الاقتصادي وما تلك المؤشرات؟ بعبارة اخرى ماهي العوامل التي تؤثر في معدل البطالة حسب النظرية الاقتصادية؟

2- هل يمكن التخفيف ومعالجة مشكلة البطالة او التأثير في العوامل المؤثرة على البطالة من خلال وضع سياسات اقتصادية وسياسية؟

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من خلال ماياتي:

1- معرفة مؤشرات النمو الاقتصادي التي تؤثر على معدل البطالة في دول العينة.

2- دعم المخططين أو واضعي السياسة الاقتصادية في وضع الحلول الناجحة لمعالجة مشكلة أو ظاهرة البطالة.

هدف البحث:

يهدف البحث الى قياس النمو الاقتصادي ومتغيرات اخرى في معدل البطالة وذلك عن طريق دراسة عينه من دول مختارة للفترة من 2014-2016 ثم الخروج بنتائج ومقترحات لمعالجة ظاهرة البطالة.

فرضيات البحث:

ارتباطاً بمشكلة وهدف البحث المذكورين اعلاه فان فرضيات البحث سوف تكون كما يأتي:

1- اعتماداً على النظرية الاقتصادية يفترض البحث ان هناك مجموعة من مؤشرات النمو الاقتصادي تؤثر في معدلات البطالة على مستوى العالم.

2- يفترض البحث انه يمكن التأكد من الأثر الكمي لكل مؤشر من مؤشرات النمو الاقتصادي في معدل البطالة عن طريق استخدام التحليل الكمي القياسي.

اسلوب البحث:

اعتمد الباحثة على المنهج الوصفي، وكذلك المنهج الكمي القياسي أذ يعد المنهجين من أكثر المناهج ملائمة لطبيعة هذه الدراسة، فمن خلال المنهج الوصفي لمفهوم البطالة ومؤشرات النمو الاقتصادي التي تؤثر في معدل البطالة، أما بخصوص المنهج الكمي القياسي فسوف يتم استخدامه في تقدير الأثر الكمي لكل مؤشرات النمو الاقتصادي التي تؤثر في معدلات البطالة في دول العينة المبحوثة.

هيكلية البحث:

من أجل الالمام بنواحي البحث النظرية والعلمية كافة لابد من وضع خارطة طريق مدروسة ومقسمة على مراحل، ويتجلى هذا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث، اذ خصص المبحث الاول لدراسة مفهوم النمو الاقتصادي وعوامله وقياسه وكذلك مفهوم البطالة وانواعها واسبابها اما المبحث الثاني فيضم الإطار النظري الاقتصادي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة وقد تضمن المبحث الثالث بنتائج تقدير أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة.

المبحث الأول

المطلب الأول: النمو الاقتصادي وطرق تقديره

اولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

تعددت التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي فقد تم تعريفه بانه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في دولة ما لمدة سنة واحد (Amine, 2003, 3) .

وايضا يعرف النمو الاقتصادي بانه حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (عبد العزيز وايمام، 2006، 51).

كما يقصد بالنمو الاقتصادي على انه نسبة الزيادة السنوية في الناتج المحلي الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة (عبد الرحمن، 2007، 284).

ومن هنا لابد من التمييز بين الدخل الحقيقي والدخل النقدي، فالدخل الحقيقي يساوي نسبة الدخل النقدي الى المستوى العام للأسعار وكذلك يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من أنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة· اما الدخل النقدي يشير الى عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية معينة (أسماعيل وموسى، 1999، 61).

فقد تبين لنا من هذا التعريف والتعاريف السابقة أن النمو الاقتصادي يعني ما يلي:

1- ان النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي فاذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بالنسبة ذاتها فان الدخل الحقيقي سوف يبقى ثابتاً ولا يطرأ أي تحسين على مستوى معيشة الفرد. وإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم.

2- أن النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليس ظاهرة مؤقتة فقد تقدم دولة غنية أعانة لدولة فقيرة فتزيد من مستوى الدخل الحقيقي فيها لمدة معينة ولكن لا تعتبر هذه الزيادة الموقتة نمواً اقتصادياً (عبد القادر، 2001، 13).

ثانياً: أنواع النمو الاقتصادي

بما ان النمو الاقتصادي يعبر عنه بالزيادة الحقيقية في الناتج المحلي خلال فترة زمنية معينة فلابد هنا من التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو.

أ- **النمو الطبيعي (حبيب والبنى، 1997، 17-19).**

يمر بأربع مراحل تتلخص فيما يلي:

- **المرحلة الاولى:** هي عملية التتابع في تقسيم العمل، بالانتقال من مرحلة الزراعة الى الصناعة اليدوية فالصناعة الالية.
- **المرحلة الثانية:** هي عملية تراكم أولي لرأس المال ففي بادئ الأمر كان مركزاً على خدمة التجارة الخارجية للدولة، ليتحول بعد ذلك الى الصناعة.
- **المرحلة الثالثة:** هي عملية سيادة الانتاج السلعي والانتشار الواسع للعملية الانتاجية ليس الهدف اشباع حاجات المنتج نفسه، بل الهدف هو المبادلة في السوق، ثم من خلال الدخل المتحقق يتم اقتناء سلع الاستهلاك.
- **المرحلة الرابعة:** هي عملية تكوين السوق الداخلي بمعنى ان يتشكل سوق محلي، بحيث يصبح لكل منتج سوق عرض وطلب يتكفل بالتمهيد لقيام سوق وطني واسع.

ب- النمو العابر:

هو النمو الذي يفتقد الى صفة الديمومة والثبات، فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل خارجية لا تلبث ان تختفي ويختفي معها النمو الذي أحدثته يسود هذا النوع من النمو في الدول النامية حيث ينشأ نتيجة لتوفر مؤشرات ايجابية في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت فيها وكون هذا النمو يحصل في ظل بنى اجتماعية وثقافية جامدة، فهذا يجعله غير قادر على خلق الكثير من أثار المضاعف أو قد يؤدي في أحسن الأحوال الى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية والتي تسود في المجتمعات النامية والعربية (عبد القادر، 2001، 12).

ج- النمو المخطط

هو ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططين في تنبؤاتهم للمستقبل وواقعية الخطط المرسومة، وتجدر هنا الإشارة الى أن دراسة أساليب التخطيط الاقتصادي تعتبر نهجاً علمياً حديث النشأة نسبياً حيث أصبح التخطيط نشاطا واسعاً تمارسه العديد من الدول.

ثالثاً: عوامل النمو الاقتصادي

هناك جملة من العوامل التي تلعب دوراً أساسياً في تحقيق الجهود الهادفة الى تكوين نظرة عامة للنمو الاقتصادي وهي تتمثل فيما يلي:

1- **كمية ونوعية الموارد الاقتصادية:** تنقسم الى بشرية وطبيعية (أسماعيل وموسى، 1999، 37)

فبالنسبة للموارد البشرية:

لتحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي يجب أن يكون معدل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان، ان زيادة عدد السكان يؤدي الى زيادة حجم القوى العاملة ولكن هذه الزيادة تبقى مرهونة بعامل الانتاجية في العمل وتستخدم عادة كمؤشر لقياس الكفاية بتخصيص الموارد الاقتصادية أو لقدرة الاقتصاد على تحويل الموارد الاقتصادية الى سلع وخدمات ومن العوامل المحددة لإنتاجية العمل:

- مقدار الوقت المبذول في العمل.
- نسبة التعليم، المستوى الصحي، المهارة الفنية للعمل.
- نوعية وكمية الآلات الحديثة المستخدمة في الانتاج.
- الإدارة ودرجة التنظيم في العمل.

أما بالنسبة للموارد الطبيعية:

يستند الإنتاج ونموه على كمية ونوعية موارده الطبيعية (خصوبة الأرض، وفرة المعادن، المياه،....) فالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتمتاز الموارد الطبيعية بعدم الثبات وقابليتها للنفاذ وهنا تبرز ضرورة أن يتم اكتشاف أو تطوير موارد طبيعية جديدة حيث تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، وتحويل جزء من الموارد المتاحة نحو مجالات الأبحاث وبالتالي التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الأجل القصير ليتمكن الاقتصاد من الوصول الى أعلى مستوى من الانتاجية في المستقبل.

2- رأس المال (موسى، 2006، 272-273):

(أن الزيادة في رأس المال تؤثر أيجاباً في معدل النمو الاقتصادي، وكذلك تراكم رأس المال في مجتمع ما هو مقدار السلع الرأسمالية في الاقتصاد من مؤسسات إنتاجية وبنى تحتية).

ويتحدد معدل تراكم رأس المال بتلك العوامل التي تؤثر في الاستثمار وهي:

- توقعات الأرباح.
- السياسات الحكومية أتجاه الاستثمار.

يختلف تأثير هذه العوامل من دولة الى دولة اخرى الا أنه يبقى المظهر الأولي لعملية تراكم رأس المال بالنسبة لجميع الدول هو ضرورة التضحية بالاستهلاك الحالي، فتراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار والذي هو نسبة من دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك والذي يوجه ليضاف الى حجم التراكم من السلع الرأسمالية.

3- التخصص والانتاج الواسع (موسى، 2006، 273):

النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الانتاج وإنما يتضمن التغيرات الأساسية في تنظيم العملية الانتاجية، لذلك يتحدد النمو الاقتصادي لدولة معينة جزئياً بمدى قدرات الدولة على زيادة التخصص في مواردها الاقتصادية. فلقد أوضح العالم "ادم سمث"، وان التحسن في القوى الانتاجية ومهارة العمل يعزى الى تقسيم العمل وأن تقسيم العمل هذا يتحدد بحجم السوق فاذا كان حجم السوق صغيراً كما هو الحال في الدول النامية، فان تقسيم العمل سيكون أقل وبذلك يقل حجم العمليات الانتاجية، كما أن حجم الانتاج في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية سوف يقل أيضاً، وكذلك الحال بالنسبة للتخصص، هذا فضلاً عن أن معظم الانتاج يكون لغرض الاستهلاك العائلي وليس من أجل السوق. ومع اتساع السوق وازدياد التقدم التكنولوجي يزاد التخصص في العمليات الانتاجية وهو ما يؤدي الى تقليل التكاليف وزيادة حجم الانتاج.

4- معدل التقدم التكنولوجي:

هذا العامل يعتبر من أهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الاقتصادي فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة التقنية يؤدي الى زيادة مستوى معيشة السكان، كما يؤدي الى زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة (lorena, 2006, 5).

5- العوامل المحيطة

أن النمو الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة من العوامل المشجعة السياسية والاجتماعية والثقافية، فوجود استقرار سياسي تعتبر من المتطلبات الأساسية للنمو الاقتصادي (محمد، 1997، 70).

رابعاً: قياس النمو الاقتصادي

تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات والإحصائيات وكذلك كيفية بناء المؤشرات والأساس المعتمد في ذلك ويمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال تقدير الناتج المحلي الاجمالي (عبد الرحمن، 2007، 283).

وأهم الطرق لتقدير الناتج المحلي الاجمالي كما يلي:

1- طريقة الدخل

تهتم هذه الطريقة بجمع العوائد المتحققة للأفراد والمنشآت المساهمة في الانتاج ويمكن تقدير هذه العوائد بالدرجة الأولى من المعلومات المستقاة لغرض تخمين ضريبة الدخل بالنسبة للأفراد والمنشآت ويجب أن يضاف الى هذا المجموع العوائد المتحققة من مصانع ومنشآت القطاع العام. ويستثنى من ذلك المدفوعات التحويلية مثل أعانات البطالة والضمان الاجتماعي وغيرها لتجنب الوقوع في خطأ الحساب المزدوج (أسماعيل وموسى، 1999، 67-68).

تعتبر هذه الطريقة من أبسط طرق تقدير الدخل القومي من الناحية الإحصائية والنظرية لكن هذه الطريقة لا تخلو من العيوب ومنها عدم الدقة بالنسبة للدول النامية التي لا تتوفر فيها الاحصاءات الدقيقة عن الدخول الخاضعة لضريبة الدخل (باستثناء موظفي الجهاز الحكومي) وكذلك لتهرب نسبة كبيرة من أصحاب المهن الحرة عن دفع الضرائب بسبب عدم كفاءة الجهاز الضريبي (هوشيار، 2005، 103).

2- طريقة الانفاق

وفق هذه الطريقة يتكون الناتج المحلي الاجمالي من:

- قيمة السلع والخدمات التي يستهلكها العائلي وهي (الانفاق الاستهلاكي الخاص).
- قيمة السلع الاستثمارية (الانفاق الاستثماري الخاص).
- قيمة السلع والخدمات التي تشتريها الحكومة (الانفاق الحكومي).
- صافي التعامل مع العالم الخارجي (الصادرات – الواردات).

على الرغم من بساطة هذه الطريقة من الناجية النظرية الا انها تضم بعض الصعوبات من الناحية العملية بسبب وجود الكثير من المشاكل الاحصائية المهمة التي تحول دون الاستفادة من هذه الطريقة. ايضا ان هذه الطريقة تمكننا من حساب الدخل القومي حسب تكلفة عوامل الانتاج (هوشيار، 2005، 69).

3- طريقة القيمة المضافة

تهتم هذه الطريقة بجمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة معينة، وتعتبر هذه الطريقة من أدق وأفضل الطرق في تقدير الدخل القومي وذلك للوفرة النسبية للإحصائيات والبيانات الخاصة بالقطاعات الرئيسية المنتجة في الاقتصاد. الا انها لا تخلو من المشاكل ومنها مشكلة الحساب المزدوج ولتجنب هذه المشكلة يتم تقدير الانتاج على أساس القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل انتاج السلعة (أسماعيل، 1999، 69).

المطلب الثاني: مفهوم البطالة، أنواعها، أسبابها:

البطالة تعتبر من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهه مختلف الاقتصاديات في العالم سواء كانت متخلفة أو متقدمة ولقد أصبحت تشكل تحدي وعقبة أمام تطور اقتصاد أي بلد.

أولا: تعريف البطالة وكيفية قياسها

البطالة لغة هي من بطل الشي يبطل بطلاً وبطلاناً ذهب ضياعاً وخسراً فهو باطل، والتبطل فعل البطالة وهو اتباع اللهو والجهالة (منظوروكرم، 1988، 227). لقد تعددت التعاريف التي تعرضت لمفهوم البطالة من حيث الصياغة الا انها توحدت بما يخص معناها ومفهومها الأساسي ومن هذه التعاريف تعريف منظمة العمل الدولية للعاطل عن العمل بأنه كل من هو راغب بالعمل وقادر عليه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجور السائد ولكن دون جدوى (زكي ورمزي، 1997، 487).

من خلال هذا التعريف يتبين لنا أن الشخص حتى يعتبر من عداد العاطلين عن العمل يجب ان يتحقق فيه الشروط التالية وهي (واسيمون، 2002، 313).

1- **توفر المقدرة على العمل:** يعني ذلك أن يكون ضمن سن العمل وتتوفر لديه المقدرة الصحية.
2- **توفر الرغبة في العمل:** يعني أن يكون الشخص جاهزاً للعمل بالأجور السائدة.
3- **البحث بشكل جدي عن عمل:** يعني اتخذ عدة إجراءات في سبيل الحصول على عمل.

قياس معدل البطالة

يعبر عن معدل البطالة بنسبة مئوية لعدد العاطلين عن العمل الى القوة العاملة في نفس العام، ويعتبر من المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد أي بلد، وان السياسة الاقتصادية الكلية لأي بلد تسعى لبقاء هذا المعدل ضمن الحدود الدنيا معظم الوقت ويمكن قياس معدل البطالة باستخدام الصيغة التالي (Gregory, 2006, 42):

معدل البطالة= عدد العاطلين عن العمل/ قوة العمل × 100

على الرغم من سهولة حساب معدل البطالة على أساس النسبة المئوية لعدد العاطلين عن العمل الى أجمالي القوة العاملة، لكننا بحاجة الى معرفة من المقصود بالمتعطلين، وما المقصود بقوة العمل سنوضح فيما يلي هذين المفهومين (العناني، 1995، 86).

- **المتعطلون:** هم الافراد الراغبين بالعمل والقادرين عليه والباحثين عنه ولا يجدونه، ويمكن أن نذكر هنا مجموعة شروط ما أن توفرت في فرد ما أعتبر عاطلاً عن العمل وهي (عوض ومحمد،2004: 86).

1- خلال فترة المسح قام الشخص بمحاولات جادة للعثور على عمل.

2- خسر عمله بشكل مؤقت وينتظر عودته للعمل.

3- مازال ينتظر الشخص الالتحاق بعمل جديد في الشهر التالي للمسح.

- **قوة العمل:** تتألف من مجموعة المتعطلين والمشتغلين، والعناصر التي تستبعد من هذا المفهوم هي (عبد القادر، 1997، 312):

1- الأفراد فوق سن معينة.

2- الأفراد تحت سن معينة.

3- الأفراد ضمن سن العمل (15-65) ويستثنى منهم الافراد غير القادرين على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى والعجزة والمساجين وطلبة المدارس.

4- الأفراد غير الراغبين في العمل ولا يبحثون عنه مثل الأفراد الذين لا يرغبون بالعمل في ظل الأجور المتاحة وربات البيوت.

ثانياً: اختلاف طرق قياس معدل البطالة

يمكن تمثيل أوجه الاختلافات في حساب معدل البطالة بما يلي (نجا، 2005، 12):

1- كل دولة تحدد فترة البحث عن العمل حتى يصنف الفرد عاطلاً عن العمل ففي اليابان تحدد بأسبوع واحد بينما في أمريكا تحدد بأربعة أسابيع حتى يحسب الفرد متعطلاً.

2- كيفية التعامل إحصائياً مع الخريجين الجدد والعمالة الموسمية أو المؤقتة.

3- تختلف مصادر البيانات المعتمدة لقياس معدل البطالة ففي بعض الدول يتم الاعتماد على بيانات مكتب العمل وفي بعض الدول يتم الاعتماد على تعداد السكان.

ثالثاً: أنواع البطالة

تختلف البطالة من دولة لأخرى تبعاً لدرجة تطور الاقتصاد، ومن هذه الأنواع:

1- البطالة الدورية

يقصد بها وجود فائض في العمالة في فترات محددة، ناتجة عن نقص الطلب الكلي في الاقتصاد، حيث يواجه الاقتصاد فترات كساد وركود يصاحبها ارتفاع معدلات البطالة ونقص في الطلب الكلي الا أن

هذه المعدلات المرتفعة في البطالة ما تلبث أن تنخفض في فترة ازدهار الطلب الكلي وزيادة التشغيل والانتاج وعليه يتوجب على الحكومة للقضاء على مثل هذا النوع من البطالة اتباع سياسات اقتصادية توسعية، تتمثل في التوسع في الانفاق العام وتخفيض الضرائب لتشجيع الأفراد على زيادة الاستهلاك وبالتالي يزداد الاستثمار والتوظيف ويتحسن الطلب الكلي وبذلك ينخفض معدل البطالة (الأمين، 2002، 137).

1- البطالة الاحتكاكية

وهي بطالة مؤقتة في هذا النوع من البطالة يترك الأشخاص وظائفهم أملاً من أن يجدوا وظيفة أفضل منها، في نفس الوقت توجد وظائف تناسب مهاراتهم وخبراتهم، الا أن عدم توفر المعلومات الكافية عن هذه الوظائف أو أماكن وجودها جعلهم لم يلتحقوا في مثل هذه الوظائف، وهي ترتبط بعوامل مؤقتة نتيجة للتغيرات الحاصلة في سوق العمل. فهي تحدث نتيجة عدم التقاء جانب الطلب على العمل مع جانب العرض، وهذا يتطلب ايجاد مركز يعنى بشكل خاص بالمؤهلات المطلوبة وفرص العمل مما يقلل من فترة البحث على عمل، ويتيح للأفراد معرفة متطلبات سوق العمل (الأمين، 2002، 17).

2- البطالة الهيكلية

يقصد بها "حالة تعطل جزئي من القوى العاملة بسبب التطورات التي تؤدي الى اختلاف متطلبات بنية وهيكل الاقتصاد الوطني عن نوع وطبيعة العمالة المتوفرة (عيسى وأخرون،2007: 249).تظهر هذه البطالة نتيجة التغيرات التي تحدث في الاقتصاد، وتؤدي الى عدم التوافق بين الخبرات والمهارات المتوفرة لدى العاطلين عن العمل وبين فرص العمل المتاحة من حيث المؤهلات والمهارات والخبرات كما يؤدي زيادة الاقبال على مهنة معينة أو تخصص معين في خلق فائض من العمالة وبطالة هيكلية وتتميز بأنها ليست بطالة مؤقتة ويتطلب مواجهتها والقضاء عليها تدريب وتأهيل العاطلين عن العمل كما ان معالجتها تحتاج الى تدخل حكومي وتكون صعبة وطويلة (سعد الدين وسليمان، 2007، 249).

3- ،البطالة الاجبارية والبطالة الاختيارية

البطالة الاجبارية هي بطالة مفروضة على الأفراد بالرغم من تقبلهم العمل عند مستوى الأجور السائدة، ولكنهم لا يجدونه وتشمل أنواع البطالة الثلاث التالية: البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية والبطالة الدورية. أما البطالة الاختيارية فهي تتمثل بتوافر فرص العمل للأفراد القادرين عليها بالمؤهلات المتاحة لديهم الا أنهم يفضلون البطالة ويظهر هذا النوع من البطالة في الدول المتطورة بسبب ظروف الانتعاش الاقتصادي في تلك الدولأو بغية زيادة دخل الأفراد (مظهر، 2005، 19).

4- البطالة المقنعة:

يقصد بها انخفاض العدد المطلوب لأداء الأعمال عن عدد المستخدمين في مؤسسة ما، لذلك هي عمالة لا يؤثر سحبها على العملية الانتاجية، وتسمى أيضا بالبطالة المستترة لأنها غير ملحوظة (داود، 2005، 58).

5- بطالة الفقر:

تظهر هذه البطالة في الدول التي يسودها الركود الاقتصادي والدول ضعيفة التنمية لذلك يميل أفرادها الى الهجرة الخارجية بحثاً عن فرصة العمل، وايضاً تحدث بسبب نقص التنمية لذلك أفرادها لا تتوفر لهم فرص عمل مستمر ودائم (البشير، 2005، 147).

رابعاً: أسباب البطالة

للبطالة أسباب متعددة تختلف من بلد لأخر وايضا تختلف داخل البلد الواحد ينتج عنها أثار مختلفة وسوف نعرض أهم أسبابها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكما يلي (عيسى،2000 : 88).

1- الأسباب الاجتماعية والسياسية:

- أن ارتفاع معدل النمو السكاني يعتبر سبباً رئيسياً في ارتفاع معدلات البطالة لأنه يؤدي الى تفوق في عرض العمل على الطلب.
- الهجرة أما أن تكون داخلية أو خارجية داخل البلد الواحد تعد من الأسباب التي تؤدي الى زيادة في عرض العمل في الأماكن المستقطبة.
- عدم التناسق بين مستويات التعليم واحتياجات سوق العمل داخل الدولة.
- أتباع الكثير من الحكومات سياسة مالية تقشفية تماشياً مع برنامجها السياسي يؤدي ذلك الى تحجيم الانفاق العام الجاري والاستثماري، ونتيجة لهذه الاجراءات انخفاض في الطلب على العمالة.
- ترك السكان لمدنهم وبيوتهم الى أماكن أخرى أكثر أمناً بسبب الاختلافات السياسية الداخلية الى نزاعات مسلحة، وبالتالي تتفاقم مشكلة البطالة.
- جهود وسعي النقابات العمالية بشكل مستمر الى رفع الأجور، يؤدي ذلك الى بطالة مرتفعة حيث تترافق البطالة المنخفضة مع مستوى أجور مرتفعة والعكس صحيح.

2- الأسباب الاقتصادية السبب الرئيسي للبطالة هو عدم قدرة الطلب على استيعاب الأعداد المتزايدة الممثلة لعرض العمل لكن هناك أسباب اقتصادية أخرى تفاقم مشكلة البطالة ومنها:

- اعتماد سياسة اقتصادية على مستوى البلد لا تأخذ في اعتبارها تأثير هذه السياسة على البطالة، حيث يؤدي استخدام سياسة نقدية توسعية الى ارتفاع في الأسعار ومعدل التضخم، مما يؤثر سلبياً على

معدل الاستثمار ومن ثم يتأثر الانتاج ويقل الطلب على الايدي العاملة، كما اننا نلاحظ عند اتباع سياسة مالية انكماشية لعلاج ظاهرة التضخم التي ينتج عنها تناقص في الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع في معدل البطالة.

- التقدم التكنولوجي والتطور انعكس سلبياً على العمالة، حيث أدى حلول الالة مكان الانسان الى انخفاض الطلب على العنصر البشري (الوزني والرفاعي، 1999، 254).
- أن الكساد يعتبر من مراحل الدورة الاقتصادية في النظام الرأسمالي، ينتج بسبب عدم كفاية الطلب الكلي لما يتم عرضه من السلع والخدمات، وبالتالي ينعكس على الأيدي العاملة التي قل الطلب عليهم بل أكثر من ذلك كثير من المؤسسات تضطر الى تسريح عدد من العمال للتغلب على انخفاض الطلب.
- أن توجه الاستثمارات نحو مشروعات قليلة الاستخدام للأيدي العاملة وكثيفة الاستخدام لرأس المال ينعكس بزيادة معدلات البطالة (القادر وعلاء الدين، 2003، 82).

المبحث الثاني

الإطار النظري الاقتصادي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة

اولاً: علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة (الناتج المحلي الاجمالي)

ان للنمو الاقتصادي تأثير كبير على البطالة لما له من تفاعلات وتغييرات اقتصادية على المستوى القومي، لذلك سنحاول توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة بعد تعريف وتوضيح ما هو النمو الاقتصادي.

1- تعريف النمو الاقتصادي

يعبر الانخفاض والارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي عن تحسن أو تدهور النشاط الاقتصادي ولا يعبر عن تقدم او تخلف اقتصادي، حيث يلاحظ ان الدول المتقدمة اذا ما قورنت بالدول النامية تكاد تكون معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في اقتصادها منخفضة، وذلك لوصولها الى شبه حالة التشغيل الكامل، وهذا عكس الدول النامية التي بحكم حالة التخلف التي تعيشها فأنها تسجل معدلات نمو عالية، اذ ان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دولة ما مقارنة بدولة اخرى لا يمكن أن يعتبر تقدم اقتصادي لان النمو الاقتصادي متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج النوعي من سنة الى سنة أخرى (كريم، 2010، 68).

وكذلك يعتبر النمو الاقتصادي أحد المتغيرات الذي يفترض به أن يؤدي الى خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد القومي. حيث أن كل زيادة في معدلات النمو الاقتصادي يفترض ان يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة، لكن يجب أن نفرق بين النمو الاقتصادي المعتمد على عنصر التكنولوجيا والنمو الاقتصادي المعتمد على عنصر العمل اذ تودي الزيادة الحاصلة في معدلات النمو الاقتصادي المعتمدة على عنصر التكنولوجيا الى زيادة معدلات البطالة حيث يؤدي استخدام التكنولوجيا الى تسريح بعض العمال من أجل تخفيض تكاليف الانتاج المرتبطة بالأجور في حين تؤدي الزيادة الحاصلة في معدلات النمو الاقتصادي المعتمدة على عنصر العمل الى تخفيض معدلات البطالة.

ثانياً: علاقة التضخم بالبطالة

لقد تعددت مفاهيم التضخم في الفكر الاقتصادي أذ يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما (الوزني والرفاعي، 2004، 249).

يعتقد اصحاب المدرسة الكلاسيكية بانه لا توجد علاقة بين التضخم والبطالة، فالاقتصاد يعمل في حالة التشغيل الكامل طالما ان الدولة لا تتدخل في سوق العمل فان حدثت تكون اختيارية، وعليه فان زيادة كمية النقود في الاقتصاد بنسبة معينة يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، الا انه لا توجد زيادة في الانتاج أو العمالة لكون الاقتصاد يعمل في حالة التشغيل الكامل، وانتقد كينز ما جاء به الكلاسيك بأن مرونة الأجور والاسعار كفيلة بالقضاء على البطالة الاجبارية ،أذ يرى كينز ان الطلب الكلي هو العامل الرئيسي لمستوى البطالة (خليفة، 2006، 11).

ثالثاً: علاقة التعدد السكاني بالبطالة:

يوضح النمو السكاني في أدبيات علم السكان الى تزايد حجم السكان أو نقصانه في فترة زمنية معينة. حيث يعد النمو السكاني السريع عنصر اهتمام الكثير من الباحثين واصحاب القرار والمخططين اذ أن معدل النمو السكاني تصاحبه زيادة في حجم القوة البشرية والذي يؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة، والتي تسبب أثار سلبية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا إذا فاق النمو في السكان معدلات النمو الاقتصادي مما يتسبب في انخفاض معدلات الطلب على الايدي العاملة وارتفاع معدلات البطالة واعاقة لعملية التنمية الاقتصادية (عيسى وصالح، 2010، 19).

فالنمو السريع للسكان يزيد من عرض قوة العمل في المجتمع ويعمل على تخفيض الأجور، وهذا يعني أن الأسر لن تحصل على الموارد الكافية لتأهيل وتدريب صغارها فيؤدي الى زيادة مستمرة لأعداد العمال

غير المؤهلين، أو المدربين في سوق العمل، وبما أن مدى مساهمة الفرد في عملية التنمية تتوقف على درجة تأهيله وتدريبه، هذا يعني أن النمو المستمر للسكان يعرقل عملية التنمية.

وترى الباحثة انه اذا ما أريد معالجة مشكلة البطالة من خلال حجم السكان فيجب توفير فرص عمل للعاطلين وفتح برامج تأهيل وتدريب العاملين، وتشجيع العمال العاطلين على العمل بالعمل وفق الأجر السائد في السوق، والعمل على جذب الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي الى زيادة التشغيل والاهتمام بالوعي الصحي والتعليمي، والعمل على فتح برامج توعية لأهل الأرياف لأنهم الطبقة الأكثر انجاباً للأطفال وتشجيع المسنين على دخول مراكز محو الأمية ودعم الطبقات الفقيرة من الأسر وتهيئتهم للنهوض بالمجتمعات نحو التنمية والتقدم، للتخفيف من حدة البطالة والقضاء عليها.

المبحث الثالث

قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في معدل البطالة

لاستكمال تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة بعد عرض الإطار النظري لهذه العلاقة يتم في هذا الجزء استخدام ادوات التحليل القياسي من اجل بين هذه العلاقة في عينة من الدول النامية بلغت 97 بلد باستخدام بيانات المقطع العرضي[1] (Cross-section) للسنوات 2016 و2015 و2014 والمسحوبة من موقع البنك الدولي[2].

أولاً: نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد المتدرج لأثر النمو الاقتصادي في معدل البطالة:

ان النموذج المستخدم في تقدير أثر النمو الاقتصادي في معدل البطالة اخذ الصيغة التالية

$$UNE_t = \beta_0 + \beta_1 \ GDP_t + \beta_2 \ GDP_{t-1} + \beta_3 \ GDP_{t-2} + \varepsilon$$

حيث ان:

UNEt = يمثل المتغير المعتمد وهو عبارة عن البطالة كنسبة مئوية من القوى العاملة لعام 2016 .

[1] في تقير اثر التضخم في معدل البطالة لم يتم الحصول على بيانات خمس دول من عينة البحث وذلك لعدم توفر البيانات .

[2] بيانات المنشورة على الموقع https://data.albankaldawli.org

β_0 = يمثل ثابت الدالة.

GDP_t: الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الامريكي في عام 2010) لعام 2016.

GDP_{t-1}: الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الامريكي في عام 2010) لعام 2015.

GDP_{t-2}: الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الامريكي في عام 2010) لعام 2014.

ε : يمثل حد الخطأ. والبيانات المستخدمة في التقدير معروضة في الملحق (1).

1- المعادلة الخطية: تم استخدام اسلوب الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression وتم استبعاد المتغيرات المستقلة (GDP_t وGDP_{t-1}) لعدم معنويتها احصائيا في التأثير في المتغير التابع و نتائج التقدير مبينة في المعادلة ادناه :-

$$UNE_t = 7.544 \quad - \quad 1.730E\text{-}12 \ GDP_{t-2}$$

$$t^3 = (14.165)^{***} \quad (-3.046)^{***}$$

$$R^2 = 0.089$$

F= 9.277 , Sig= 0 .003

2- المعادلة اللوغاريتمية التامة

تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة بعد ذلك تم تقدير معادلة الانحدار التدرجي المتعدد و تم استبعاد المتغيرات المستقلة ($LnGDP_t$ و$LnGDP_{t-1}$) لعدم معنوية احصائيا في التأثير في المتغير التابع ، ونتائج التقدير مبينة في المعادلة ادناه :

$$\text{Ln}UNE_t = 11.191 - 0.393 \ LnGDP_{t-2}$$

$$t^4 = (78.330)^{***} \quad (-66.657)^{***}$$

$$R^2 = 0.979$$

F= 4443.140 , Sig= 0 .000

[3] (***) اي مستوى المعنوية عند 1% .

[4] (***) اي مستوى المعنوية عند 1% .

التعليق على النتائج:

ان نتائج التحليل تظهر ان استخدام الصيغة اللوغاريتمية التامة كان اثر ملائمة في التعبير عن البيانات المستخدمة في التقدير تظهر النتائج المتحصلة باستخدام اسلوب الانحدار المتعدد التدرجي بان متغيرا واحد له تأثيرا سالب ومعنوي في معدل البطالة اي ان زيادة النمو الاقتصادي يسهم بشكل كبير في خفض البطالة و كانت قيمة معامل التحديد R^2 عالية جدا اذ بلغت 97% من التأثير في معدل البطالة يعود الى النمو في الناتج المحلي خلال الفترة الثانية ويعني ذلك بان اثر النمو الاقتصادي لا يظهر في الاجل القصير وانما في الاجل الطويل وهذه النتيجة تتفق مع فرضية البحث التي تنص على ان النمو الاقتصادي له الدور الاكبر في خفض البطالة في الاقتصاد ويعد تحفيز النمو الاقتصادي من سياسات الكلية طويلة الاجل.

ثانياً نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد لأثر النمو السكاني في معدل البطالة:

ان النموذج المستخدم في تقدير اثر اجمالي عدد السكان في معدل البطالة اخذ الصيغة التالية

$$UNE_t = \beta_0 + \beta_1 \ \mathrm{POP}_t + \beta_2 \ POP_{t-1} + \beta_3 \ \mathrm{POP}_{t-2} + \varepsilon$$

UNEt: يمثل المتغير المعتمد وهو عبارة عن البطالة كنسبة مئوية من القوى العاملة لعام 2016 .

β_0: يمثل ثابت الدالة.

POP_t: اجمالي عدد السكان في العام 2016.

POP_{t-1}: اجمالي عدد السكان في العام 2015.

POP_{t-2}: اجمالي عدد السكان في العام 2014.

ε = يمثل حد الخطأ.

تم استخدام الصيغة الخطية والصيغة اللوغاريتمية باستخدام الانحدار التدرجي الراجع وظهرت النتائج بان كل المتغيرات المستقلة تم ازاحتها من النموذج لعدم معنويتها في التأثير في معدل البطالة والنتائج معروضة.

التعليق على النتائج:

ونظرا لكون كل المتغيرات المستقلة في اي طريقة الصيغ المستخدمة في التقدير لم تكن معنوية لذا نخلص الى نتيجة اساسية وهي عدم معنوية أثر حجم السكان في معدل البطالة في كل فترات الاختبار ويعني هذا بان البطالة لا تتأثر بالتغير في عدد السكان ومن ثم فان السياسات التي تتبعها البلدان النامية والخاصة بتحديد النسل قد لا تكون سياسات مناسبة في خفض معدل البطالة في هذه الاقتصادات.

ثالثاً: نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد لأثر التضخم في معدل البطالة:

لتقدير أثر التضخم في معدل البطالة فقد تم استخدام النموذج التالي

$$UNE_t = \beta_0 + \beta_1 INF_t + \beta_2 INF_{t-1} + \beta_3 INF_{t-2} + \varepsilon$$

UNEt: يمثل المتغير المعتمد وهو عبارة عن البطالة كنسبة مئوية من القوى العاملة لعام 2016 .

β_0: يمثل ثابت الدالة.

INF_t: الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (100 = 2010) لعام 2016.

INF_{t-1}: الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (100 = 2010) لعام 2015.

INF_{t-2}: الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (100 = 2010) *لعام 2014.*

ε : يمثل حد الخطأ.

تم استخدام الصيغة الخطية والصيغة اللوغاريتمية باستخدام الانحدار التدرجي الراجع وظهرت النتائج بان كل المتغيرات المستقلة تم ازاحتها من النموذج لعدم معنويتها في التأثير في معدل البطالة والنتائج معروضة.

التعليق على النتائج:

ونظرا لكون كل المتغيرات المستقلة في كل الصيغ المستخدمة في التقدير لم تكن معنوية لذا نخلص الى نتيجة اساسية وهي عدم معنوية أثر التضخم في معدل البطالة في عينة الدراسة وخلال الاجلين القصير والطويل.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات:

1- اتضح من التحليل القياسي بان متغير النمو الاقتصادي له تأثير كبير في خفض البطالة وعند معنوية إحصائية عالية جداً لقيمة (t) وكانت قيمة (R^2) عالية جداً 97% وهذا التأثير للنمو الاقتصادي يكون معنوي في الفترة الثابتة أي في الأجل الطويل بما يعني ان السياسات الاقتصادية التي تحفز النمو الاقتصادي تترك أثر في خفض البطالة بعد مدة من الزمن وليس أنياً.

2- اظهر التحليل القياسي بان عدد السكان ليس له تأثير في معدل البطالة ضمن فترة البحث وعينة البحث يعود هذا الى ان مشكلة البطالة في الدول النامية لا تعود بالضرورة الى الزيادات السكانية الكبيرة وانما الى خفض في النمو الاقتصادي في هذه البلدان لمواكبة النمو السكاني.

3- تبين عدم وجود تأثير للتضخم في معدل البطالة خلال مدة البحث وعينة البحث.

التوصيات:

1- أن خفض البطالة يتم عبر سياسات اقتصادية طويلة الأجل تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية وان يكون هذا النمو مستداماً.

2- عدم التركيز على سياسات تقليص النمو السكاني كأداة في محاربة ظاهرة البطالة في الاقتصاديات النامية فقد يكون من الأجدى لهذه البلدان التركيز على تحسين الموارد البشرية لديها عن طريق التعليم والصحة وبالتالي زيادة الانتاجية لعنصر العمل ومن ثم النمو الاقتصادي بما يعود فائدته في خفض البطالة.

3- ان العلاقة بين التضخم والبطالة قد تحتاج الى دراسات تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية لتتبع أثر ظاهرة التضخم في البطالة وبذلك نوصي بأهمية اجراء دراسات مستقبلية حول الموضوع.

المصادر

أولا: العربية

1- عجمية محمد عبد العزيز، عطية ناصف ايمان، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"، الاسكندرية، 2006، ص51.

2- يسرى عبد الرحمن، "مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية"، الاسكندرية، القاهرة، 2007، ص284.

3-عبد الرحمن اسماعيل، وعريقات حربي محمد موسى "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، الطبعة الاولى، عمان 1999، ص61.

4- عطية عبد القادر محمد عبد القادر، "اتجاهات حديثة في التنمية الاسكندرية"، الدارالجامعية بالإسكندرية،2001، ص12.

5- كميل حبيب وحازم البني، "دراسات في الانماء والتطور"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان1997، ص17-19.

6- عريقات حربي محمد موسى، "مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص272-273.

7- عريقات حربي محمد "مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، 1997 ص70.

8- يسرى عبد الرحمن، "مقدمة في الاقتصاد"، الدار الجامعية، الاسكندرية القاهرة،2007 ص283

9- معروف هوشيار "تحليل الاقتصاد الكلي"، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

10- شعباني أسماعيل، "مقدمة في اقتصاد التنمية" دار هومة، الجزائر،1999، ص69.

11- ابن منظور، جمال الدين محمد بن كرم، (1988)، لسان العرب، بيروت، ص227.

12- زكي ورمزي(1997)، الاقتصاد السياسي للبطالة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والآداب، ص487.

13- واسيمون، (د.ت)، أصول الاقتصاد الكلي (عبد الأمير ابراهيم شمس الدين، مترجم)، القاهرة: الكتاب للنشر والتوزيع، ص313.

14-العناني، حمدي أحمد، (1995)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، (ط.1)، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ص86.

15-عوض، طالب محمد، (2004)، مدخل الى الاقتصاد الكلي، (ط.1)، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ص86.

16- عطية عبد القادر محمد عبد القادر، (1997)، النظرية الاقتصادية الكلية، الاسكندرية: الدار الجامعية، ص312.

17- نجا، علي عبد الوهاب، (2005)، مشكلة البطالة، الدار الجامعية، ص12.

18- الأمين، عبد الوهاب، (2002)، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، ص137.

19- الوزني، خالد واصف، والرفاعي أحمد حسين، (1999)، مبادئ الاقتصاد الكلي في النظرية والتطبيق، (ط .1)، عمان: دار وائل للنشر، ص268.

20- عيسى، نزار سعد الدين، وقطيف، ابراهيم سليمان(2007)، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، (ط.1) دار الحامد للنشر والتوزيع، ص249.

21- قنطقجي، سامر مظهر(2005)، مشكلة البطالة وعلاجها في الاسلام، (ط.1)، مؤسسة الرسالة، ص19.

22- داود، حسام، وسلمان، مصطفى، وآخرون (2005)، مبادئ الاقتصاد الكلي، (ط.3)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص2 58.

23-عبد الكريم، البشير (2005) تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطة من خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، جامعة شلف، ص147.

24-السرانة، جمال حسن أحمد عيسى(2000)، البطالة وعلاجها، (ط.1)، بيروت، دمشق، اليمامة للطباعة والنشر، ص88.

25- عبد القادر، محمد علاء الدين، (2003) البطالة، الاسكندرية: منشأة المعارف، ص82.

26- الوزني، خالد وصفي والرفاعي، احمد حسين،2004، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، مجمع الفحيص التجاري، عمان، الأردن،249.

27-خليفة، محمد ناجي،2006، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، بحث مقدم الى مؤتمر التوجيهات الاستراتيجية، للتعليم الجامعي وتحديات سوق العمل،15-5/16، 41.654

28-عيسى، سعد صالح،2010، دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة البطالة في العراق للفترة 2001-2010، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد التاسع، العدد29، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت،19.

29-كريم، بودخدخ،2010،) أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر للفترة من 2002-2007، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.

ثانيا: الاجنبية

1-Amine .V.Sarkan, Poverty Alleviation towards Sustainable Development, Revue Economie et Management, Université de Tlemcen, N° 02, mars 2003, P113.

2- skuflic Lorena, "DETERMINANANTS OF THE ECONOMIC GROWTH IN WESTERN BALKANS COUNTRIES "University of Zagreb, p5.

3-Gregory .N.M,(2006),"Macroeconomic" ,De Boeck,paris,3 eme edition,p42.

4-Damodar N. Gujarati (2003) Basic Econometrics ,A Division of The McGraw-Hill Companies ,Fourth Edition.

ملحق رقم (1)

بيانات اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للسنوات (2016 و2015 و2014) وبيانات البطالة لعام 2016

البلد	البطالة كنسبة مئوية من القوى العاملة عام 2016	اجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)		
		في سنة 2016	في سنة 2015	في سنة 2014
أفغانستان	25.154	611370805	5.98E+08	5.92E+08
أنغولا	23.35	900859049	8.71E+08	8.49E+08
ألبانيا	21.26	1.062E+09	1E+09	9.42E+08
الإمارات العربية المتحدة	19.819	1.084E+09	1.06E+09	1.02E+09
الأرجنتين	18.423	1.497E+09	1.43E+09	1.37E+09
أرمينيا	18.04	1.49E+09	1.47E+09	1.44E+09
أذربيجان	17.915	1.627E+09	1.65E+09	1.65E+09
بوروندي	15.823	1.86E+09	1.79E+09	1.77E+09
بنن	15.275	2.235E+09	2.07E+09	1.94E+09
بوركينا فاصو	15.22	2.297E+09	2.31E+09	2.4E+09
بنغلاديش	14.002	2.926E+09	2.83E+09	2.75E+09
بوليفيا	13.19	3.355E+09	3.16E+09	3.98E+09
البرازيل	12.815	4.638E+09	4.55E+09	4.51E+09
بربادوس	12.43	5.215E+09	5.2E+09	5.17E+09
بروناي دار السلام	12.41	5.574E+09	5.46E+09	5.39E+09
بوتان	11.858	6.347E+09	6.08E+09	5.86E+09
بوتسوانا	11.61	8.107E+09	7.73E+09	7.41E+09
جمهورية أفريقيا الوسطى	11.52	8.459E+09	7.91E+09	7.46E+09
شيلي	10.84	8.805E+09	8.31E+09	7.63E+09
الصين	10.421	7.912E+09	7.8E+09	7.71E+09
كوت ديفوار	10.325	8.71E+09	8.5E+09	8.27E+09
الكاميرون	10.304	9.668E+09	8.75E+09	8.43E+09
جمهورية الكونغو الديمقراطية	10.2	9.102E+09	8.76E+09	8.58E+09
جمهورية الكونغو	10.124	1.036E+10	9.94E+09	9.64E+09
كولومبيا	9.72	1.11E+10	1.04E+10	9.67E+09
جزر القمر	9.432	1.187E+10	1.13E+10	1.03E+10
الرأس الأخضر	9.4	1.196E+10	1.14E+10	1.09E+10
كوستاريكا	8.98	1.15E+10	1.15E+10	1.11E+10
الجزائر	8.841	1.238E+10	1.17E+10	1.12E+10
إكوادور	8.396	1.183E+10	1.17E+10	1.14E+10
جمهورية مصر العربية	8.35	1.241E+10	1.2E+10	1.16E+10
إثيوبيا	7.959	1.342E+10	1.27E+10	1.2E+10
غابون	7.813	1.347E+10	1.3E+10	1.28E+10
غانا	7.724	1.264E+10	1.35E+10	1.31E+10
غينيا	7.3	1.485E+10	1.43E+10	1.34E+10
غامبيا	7.24	1.38E+10	1.36E+10	1.35E+10
غينيا-بيساو	7.21	1.33E+10	1.36E+10	1.37E+10

غينيا الاستوائية	7.06	1.495E+10	1.48E+10	1.4E+10
غواتيمالا	6.935	1.421E+10	1.46E+10	1.42E+10
غوام	6.74	1.683E+10	1.58E+10	1.48E+10
غيانا	6.391	1.701E+10	1.59E+10	1.49E+10
هندوراس	6.228	1.684E+10	1.61E+10	1.64E+10
هايتي	6.194	1.891E+10	1.85E+10	1.78E+10
إندونيسيا	6.16	1.939E+10	1.9E+10	1.81E+10
الهند	6.145	1.505E+10	1.65E+10	1.81E+10
جمهورية إيران الإسلامية	5.984	1.955E+10	1.88E+10	1.81E+10
العراق	5.86	1.986E+10	1.98E+10	1.91E+10
جامايكا	5.785	2.159E+10	2.1E+10	2.06E+10
الأردن	5.49	2.141E+10	2.09E+10	2.06E+10
كازاخستان	5.4	2.676E+10	2.57E+10	2.45E+10
كينيا	5.25	2.64E+10	2.54E+10	2.47E+10
جمهورية قيرغيز	5.093	3.209E+10	3.13E+10	2.93E+10
كمبوديا	5	3.081E+10	3.02E+10	2.95E+10
الكويت	4.96	3.68E+10	3.4E+10	3.12E+10
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	4.847	3.505E+10	3.36E+10	3.18E+10
لبنان	4.7	3.956E+10	3.73E+10	3.5E+10
ليبيريا	4.67	4.479E+10	4.27E+10	4.04E+10
ليبيا	4.649	3.681E+10	3.79E+10	4.15E+10
سانت لوسيا	4.6	4.291E+10	4.21E+10	4.17E+10
سري لانكا	4.598	4.655E+10	4.47E+10	4.31E+10
المغرب	4.51	5.235E+10	4.87E+10	4.41E+10
مدغشقر	4.446	4.82E+10	4.65E+10	4.48E+10
المكسيك	4.42	5.142E+10	4.99E+10	4.79E+10
مالي	4.37	5.541E+10	5.23E+10	4.95E+10
مالطة	4.35	5.72E+10	5.9E+10	5.84E+10
ميانمار	4.347	7.447E+10	7.03E+10	6.57E+10
منغوليا	4.268	7.505E+10	7.12E+10	6.8E+10
موزامبيق	4.12	7.615E+10	7.27E+10	6.93E+10
موريتانيا	3.88	7.991E+10	7.65E+10	7.28E+10
موريشيوس	3.844	8.506E+10	8.64E+10	8.63E+10
ملاوي	3.692	1.03E+11	1.04E+11	1.01E+11
ماليزيا	3.53	1.148E+11	1.13E+11	1.08E+11
ناميبيا	3.505	1.429E+11	1.38E+11	1.37E+11
النيجر	3.479	1.678E+11	1.57E+11	1.47E+11
نيجيريا	3.44	1.937E+11	1.86E+11	1.8E+11
نيكاراغوا	3.118	1.96E+11	1.9E+11	1.83E+11
نيبال	3.062	2.139E+11	1.93E+11	1.84E+11
عمان	2.83	1.883E+11	1.86E+11	1.84E+11
باكستان	2.71	2.279E+11	2.16E+11	2.06E+11
بنما	2.642	2.608E+11	2.5E+11	2.39E+11
بيرو	2.6	2.843E+11	2.66E+11	2.51E+11
الفلبين	2.544	2.679E+11	2.65E+11	2.59E+11
بابوا غينيا الجديدة	2.442	2.992E+11	2.92E+11	2.86E+11
باراغواي	2.338	3.441E+11	3.3E+11	3.14E+11
رواندا	2.26	3.665E+11	3.59E+11	3.48E+11

المملكة العربية السعودية	2.107	3.842E+11	3.73E+11	3.55E+11
السودان	2.044	4.07E+11	3.94E+11	3.83E+11
السنغال	1.8	4.475E+11	4.56E+11	4.44E+11
سنغافورة	1.796	4.568E+11	4.64E+11	4.52E+11
جزر سليمان	1.64	5.406E+11	4.77E+11	4.83E+11
سيراليون	1.591	6.901E+11	6.79E+11	6.52E+11
السلفادور	1.232	1.038E+12	9.88E+11	9.42E+11
تشاد	0.937	1.123E+12	1.09E+12	1.03E+12
تايلند	0.783	1.259E+12	1.22E+12	1.18E+12
طاجيكستان	0.661	2.466E+12	2.3E+12	2.13E+12
تركمانستان	0.332	2.257E+12	2.34E+12	2.42E+12
تركيا	0.198	9.505E+12	8.91E+12	8.33E+12

ملحق رقم (2)

الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (2010 = 100)

البلد	في سنة 2016	في سنة 2015	في سنة 2014
أفغانستان	137.9046	132.1177	133.0571
أنغولا	213.1974	161.0523	146.0421
ألبانيا	112.8344	111.4138	109.3256
الإمارات العربية المتحدة	111.1157	109.3487	105.0723
أرمينيا	123.0149	124.7662	120.2778
أذربيجان	132.3878	117.7309	113.1925
بوروندي	162.5837	154.0236	145.9321
بنن	108.8799	109.8115	109.5118
بوركينا فاصو	107.7332	107.9975	106.9759
بنغلاديش	152.3243	144.4778	136.0504
بوليفيا	138.4963	133.6511	128.4354
البرازيل	150.4826	138.3886	126.9273
بربادوس	118.7128	117.2103	118.5293
بروناي دار السلام	99.27548	100.0147	100.4316
بوتان	152.5454	146.2421	139.8802
بوتسوانا	136.6232	132.8826	128.9346
جمهورية أفريقيا الوسطى	143.9576	186.8617	136.2539
شيلي	122.6699	118.1943	113.2684
الصين	117.2206	114.9221	113.2941
كوت ديفوار	111.6859	110.8841	109.5135
الكاميرون	113.8542	112.8675	109.9256
جمهورية الكونغو الديمقراطية	133.8509	130.0965	129.1355
جمهورية الكونغو	115.0896	118.5317	113.4123
كولومبيا	126.4233	117.5884	111.9998
كوستاريكا	107.0946	108.6245	108.4822
الجزائر	134.8449	126.7366	120.9499
إكوادور	123.5862	121.4866	116.8499
جمهورية مصر العربية	178.457	156.803	142.0806
إثيوبيا	226.7588	211.403	191.9913
غابون	111.3008	109.0044	109.375
غانا	206.6855	175.9705	150.2096

غينيا	200.8081	185.6366	171.646
غامبيا	140.1271	130.6805	122.3505
غينيا–بيساو	110.1509	108.4426	106.9405
غينيا الاستوائية	120.2925	118.6177	116.6617
غواتيمالا	127.212	121.794	118.9526
غوام	110.274	109.3597	110.4663
هندوراس	132.8275	129.3045	125.3462
هايتي	158.2645	139.0313	127.5323
إندونيسيا	136.9657	132.301	124.3862
الهند	154.9751	147.6682	140.7611
جمهورية إيران الإسلامية	307.4899	283.1861	249.0516
العراق	119.1621	118.5393	116.9103
جامايكا	144.427	141.1113	136.1081
الأردن	115.4977	116.404	117.4338
كازاخستان	157.5569	137.7714	129.1466
كينيا	159.6473	150.1896	140.9144
جمهورية قيرغيز	146.9272	146.3581	137.4212
كمبوديا	121.0715	117.4933	116.0757
الكويت	121.91	118.1316	114.3892
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	127.8129	125.804	124.2173
لبنان	114.0699	114.9706	119.4489
ليبيريا	160.6294	147.5909	136.977
ليبيا	53.88866	40.41649	121.2495
سانت لوسيا	107.91	111.3542	112.4612
سري لانكا	136.5666	131.3659	126.5954
المغرب	107.9548	106.2178	104.5884
مدغشقر	148.8359	139.5492	129.9292
المكسيك	122.7801	119.4107	116.248
مالي	108.3229	110.3081	108.7307
مالطة	108.8509	108.1608	106.984
ميانمار	138.2827	129.2788	118.0785
منغوليا	165.5089	163.7805	153.669
موزامبيق	148.293	126.2949	121.9642
موريتانيا	125.2322	123.4158	119.5256
موريشيوس	120.9233	119.7525	118.2314
ملاوي	305.0312	250.619	205.649
ماليزيا	115.1475	112.7895	110.4649
ناميبيا	137.5772	128.9048	124.6714
النيجر	106.036	105.8486	104.8023
نيجيريا	183.8531	158.9389	145.8029
نيكاراغوا	141.7001	136.8776	131.6164
نيبال	165.7844	152.3889	141.2723
عمان	110.6203	109.4068	109.3354
باكستان	150.7535	145.2834	141.6993
بنما	120.5214	119.6364	119.4784
بيرو	121.997	117.7625	113.7194
الفلبين	116.8766	115.4295	114.6565
بابوا غينيا الجديدة	136.339	127.8094	120.5795

باراغواي	129.9299	124.8283	121.041
رواندا	135.4174	126.3524	123.2364
المملكة العربية السعودية	122.3668	118.2443	115.724
السودان	216.3473	349.8194	299.2225
السنغال	105.4802	104.6043	104.4631
سنغافورة	112.6171	113.2198	113.8147
جزر سليمان	125.9261	125.284	126.0079
سيراليون	148.6914	134.0972	125.6843
السلفادور	108.844	108.1905	108.9867
تشاد	112.5541	115.9055	111.8025
تايلند	110.5509	110.3433	111.3459
طاجيكستان	148.5675	140.152	132.5759
تركيا	157.4248	146.0678	135.6614

البلدان	عدد السكان		
	في سنة 2016	سنة 2015	في سنة 2014
أفغانستان	34656032	33736494	32758020
أنغولا	28813463	27859305	26920466
ألبانيا	2876101	2880703	2889104
الإمارات العربية المتحدة	9269612	9154302	9070867
الأرجنتين	43847430	43417765	42981515
أرمينيا	2924816	2916950	2906220
أذربيجان	9757812	9649341	9535079
بوروندي	10524117	10199270	9891790
بنن	10872298	10575952	10286712
بوركينا فاصو	18646433	18110624	17585977
بنغلاديش	1.63E+08	1.61E+08	1.59E+08
بوليفيا	10887882	10724705	10562159
البرازيل	2.08E+08	2.06E+08	2.04E+08
بربادوس	284996	284217	283385
بروناي دار السلام	423196	417542	411704
بوتان	797765	787386	776448
بوتسوانا	2250260	2209197	2168573
جمهورية أفريقيا الوسطى	4594621	4546100	4515392
شيلي	17909754	17762681	17613798
الصين	1.38E+09	1.37E+09	1.36E+09
كوت ديفوار	23695919	23108472	22531350
الكاميرون	23439189	22834522	22239904
جمهورية الكونغو الديمقراطية	78736153	76196619	73722860
جمهورية الكونغو	5125821	4995648	4871101
كولومبيا	48653419	48228697	47791911
جزر القمر	795601	777424	759385
الرأس الأخضر	539560	532913	526437
كوستاريكا	4857274	4807852	4757575
الجزائر	40606052	39871528	39113313
إكوادور	16385068	16144368	15903112
جمهورية مصر العربية	95688681	93778172	91812566
إثيوبيا	1.02E+08	99873033	97366774
غابون	1979786	1930175	1875713
غانا	28206728	27582821	26962563
غينيا	12395924	12091533	11805509
غامبيا	2038501	1977590	1917852
غينيا-بيساو	1815698	1770526	1725744
غينيا الاستوائية	1221490	1175389	1129424
غواتيمالا	16582469	16252429	15923559
غوام	162896	161797	160967
غيانا	773303	768514	763393

هندوراس	9112867	8960829	8809216
هايتي	10847334	10711061	10572466
إندونيسيا	2.61E+08	2.58E+08	2.55E+08
الهند	1.32E+09	1.31E+09	1.29E+09
جمهورية إيران الإسلامية	80277428	79360487	78411092
العراق	37202572	36115649	35006080
جامايكا	2881355	2871934	2862087
الأردن	9455802	9159302	8809306
كازاخستان	17794055	17542806	17288285
كينيا	48461567	47236259	46024250
جمهورية قيرغيز	6079500	5956900	5835500
كمبوديا	15762370	15517635	15270790
الكويت	4052584	3935794	3782450
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	6758353	6663967	6576397
لبنان	6006668	5851479	5603279
ليبيريا	4613823	4499621	4390737
ليبيا	6293253	6234955	6204108
سانت لوسيا	178015	177206	176421
سري لانكا	21203000	20966000	20771000
المغرب	35276786	34803322	34318082
مدغشقر	24894551	24234088	23589801
المكسيك	1.28E+08	1.26E+08	1.24E+08
مالي	17994837	17467905	16962846
مالطة	455356	445053	434558
ميانمار	52885223	52403669	51924182
منغوليا	3027398	2976877	2923896
موزامبيق	28829476	28010691	27212382
موريتانيا	4301018	4182341	4063920
موريشيوس	1263473	1262605	1260934
ملاوي	18091575	17573607	17068838
ماليزيا	31187265	30723155	30228017
ناميبيا	2479713	2425561	2370992
النيجر	20672987	19896965	19148219
نيجيريا	1.86E+08	1.81E+08	1.76E+08
نيكاراغوا	6149928	6082035	6013997
نيبال	28982771	28656282	28323241
عمان	4424762	4199810	3960925
باكستان	1.93E+08	1.89E+08	1.86E+08
بنما	4034119	3969249	3903986
بيرو	31773839	31376671	30973354
الفلبين	1.03E+08	1.02E+08	1E+08

بابوا غينيا الجديدة	8084991	7919825	7755785
باراغواي	6725308	6639119	6552584
تايلند	68863514	68657600	68416772
طاجيكستان	8734951	8548651	8362745
تركمانستان	5662544	5565284	5466241
تركيا	79512426	78271472	77030628
رواندا	11917508	11629553	11345357
المملكة العربية السعودية	32275687	31557144	30776722
السودان	39578828	38647803	37737913
السنغال	15411614	14976994	14546111
سنغافورة	5607283	5535002	5469724
جزر سليمان	599419	587482	575504
سيراليون	7396190	7237025	7079162
السلفادور	6344722	6312478	6281189
تشاد	14452543	14009413	13569438